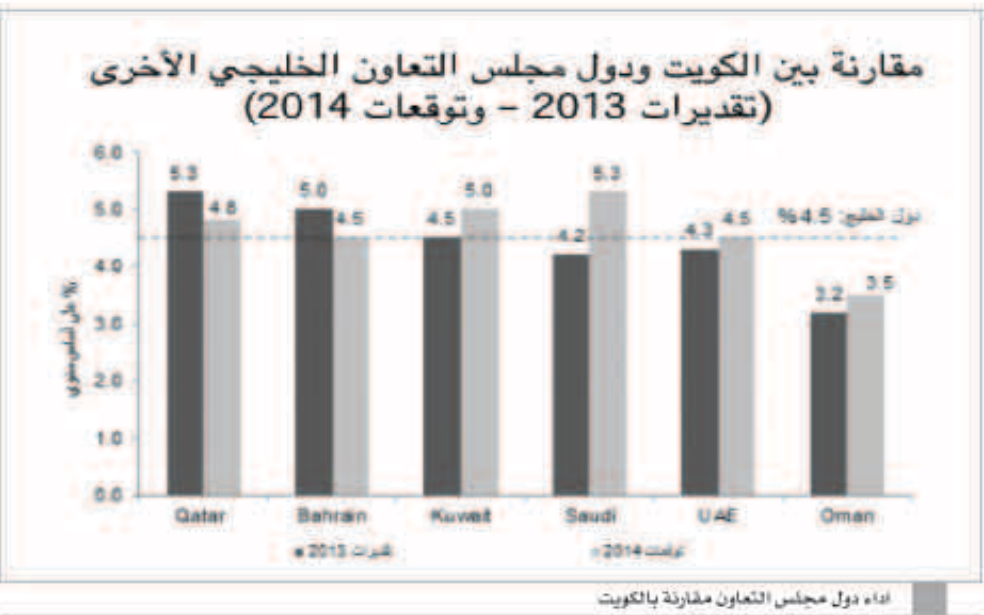
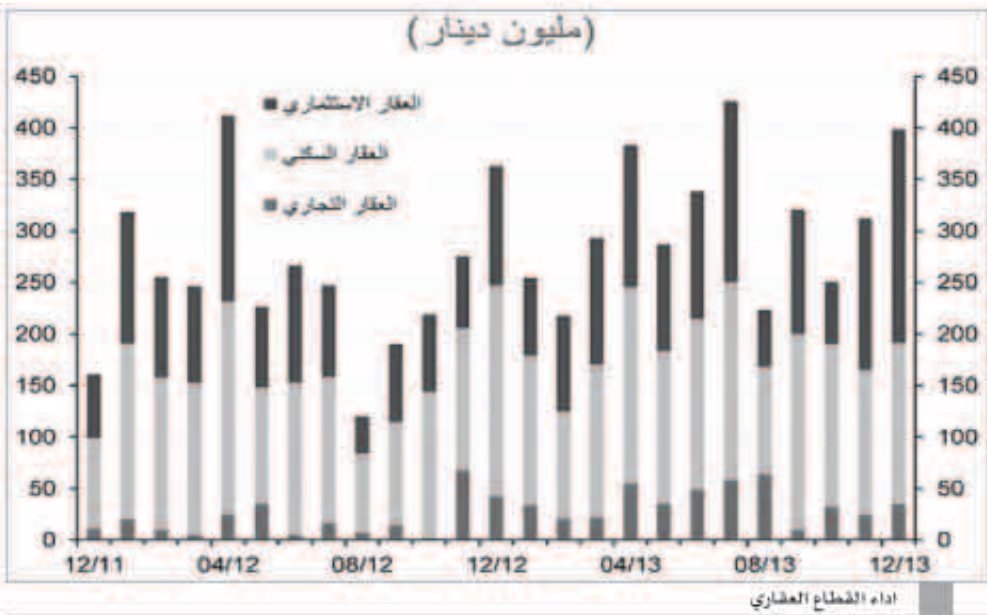


معوقات وتحديات تقف أمام متطلباتهم وقوانين تعرقل مشاريعهم

العمر: نطالب الحكومة بإشراك المستثمرين الصغار في «المشاريع العقارية»

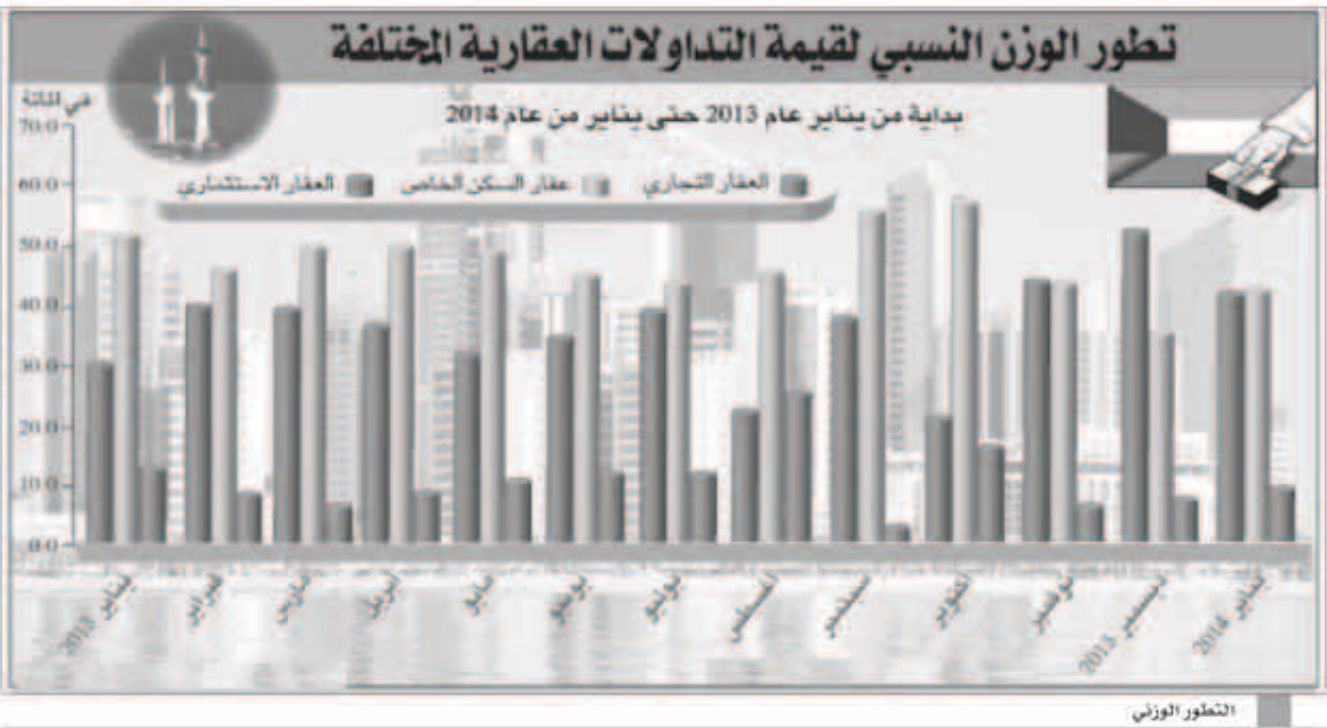


■ غياب تمويل البنوك وشح موارد السيولة أسباب تفزع المطورين في الكويت

■ بيئة الاستثمار في العاصمة تلعب دوراً منفرداً في مجال تطوير القطاع

تدرس الاستثمار في القطاع السكني بشكل كبير، وهو ما يمكن أن يسهم في انتعاش السوق خلال العام الحالي في وقت متأخر منه إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه، مشيراً إلى أن القطاع السكني في بعض المناطق شهد ارتفاعات متفاوتة تراوحت نسبتهما بين 15 في المئة إلى 25 في المئة دون مبرر بل وصلت في بعض المناطق إلى نحو 35 في المئة، موضحاً أن أبرز المناطق السكنية التي شهدت تحسناً في حجم الطلب والأسعار السرة والفحاحيل والفروانية وخيطان وأضاف: كما شهد القطاع التجاري تحسناً تركّز في العاصمة والسالمية وحولي مشيراً إلى ارتفاع سعر المتر المربع ببعض المناطق التجارية بنسبة وصلت إلى نحو 30 في المئة.

وأكد العمر على أن بيئة الاستثمار العقاري في العاصمة، تلعب في الوقت الحالي دوراً منفرداً في مجال تطوير القطاع السكني، مشيراً إلى أن بالرغم من أنها مقبلة على نهضة كبرى في مختلف النشاطات العمرانية، إلا أن معوقات عدة تقف حيا لها، أهمها نقص العمالة، الماهرة فضلاً عن البيروقراطية والرهن العقاري الذي يدار من الأبواب الخلفية مبيّناً أن توظيف الصكوك الإسلامية بات أمراً ملحاً لسد الاحتياجات المالية، وذلك بجوار إشراك المستثمرين الصغار في المشاريع الكبرى لدعم نموهم ومساهمتهم في ازدهار الاقتصاد الوطني. ودعا إلى عدم إغفال توجيه المزيد من التركيز نحو المشاريع التي تستهدف ذوي الدخل المحدود والمتوسط من المواطنين، والتي تحتاج إلى مزيد من الدعم لإكمال عمليات البنى التحتية فيها. وأشار العمر إلى أن الحاجة باتت ملحة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة وإحداث نقلة نوعية في التشريعات بما يساهم في تلبية الطلب المتنامي على تطوير القطاع السكني ويكفل إعادة التوازن بين حاجة العرض والطلب السوق العقاري في الكويت، وذلك بما يشابه الأسواق العالمية. ويقترح وجود محفزات تدعو لتسريع إجراءات التصاريح والتراخيص وإجراءات البنى التحتية والخدمات وإيجاد حلول تمويلية مبتكرة، وقال: يواجه أصحاب العلاقة من المطورين تحديات ضعف التمويل وعدم القدرة على الوصول للمستثمرين وإنهاء إجراءات البلدية، فيما يعاني المستثمرون من تغير التوجهات نحو قطاعات أخرى وضعف العائد الاستثماري للمشاريع السكنية..



شبه حقيقة وليست حقيقيه وهو ما يسهم في جزء من ثقل المستثمر، مشيراً إلى وجود مستثمرين يمكن وصفهم بالصغار والمتوسطين الذي بدأوا الاستثمار في هذا المجال.

وتابع العمر: كما لاحظنا بوادر وصفتها بشبه حقيقة مع شركات استثمارية تعتبر أذرعاً عقارية لبعض البنوك العاملة في الكويت

مع عودة الثقة من قبل المستثمرين الخليجين على وجه الخصوص والكويتيين بشكل عام مما أسهم في تحسن العقار التجاري والاستثماري.

وأضاف: القطاع العقاري تخلص من الفقاعات والتضخم في الأسعار التي كانت سائدة في الفترة الماضية وباتت الأسعار الحالية

الذهب يقفز أكثر من 1 في المئة بفعل الأزمة الأوكرانية



استقرار أسعار الذهب

ارتفع الذهب أكثر من واحد في المئة اليوم الاثنين بفعل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة مع تاهب أوكرانيا للحرب بعد سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم بدون إراقة دماء.

وإذا نسّت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى التدخل الروسي في أوكرانيا وقال البيت الأبيض إن المجموعة الغت الإعداد لقمة الثماني – التي تضم روسيا – التي تستضيفها سوشي في يونيو.

وسجلت الأسعار القوية والعقود الأمريكية أعلى مستوى خلال المعاملات عند حوالي 1345 دولاراً للأوقية «الأونصة» وسط تهديد الولايات المتحدة بغرض عزلة اقتصادية على روسيا وذلك في أكبر مواجهة لحوسكو مع الغرب منذ الحرب الباردة. وسجل النفط الخام الذي غالباً ما يحدد اتجاه الذهب أعلى مستوى في عدة أشهر.

وقال إدوارد ماير المحلل لدى انتر.إس.سي ستون «من نافذة القول أنه ما لم ينزح قنيل الموقف فقد يوقد شرارة قلاقل سياسية أوسع نطاقاً ستأخذ شكل ارتفاع أسعار النفط والغاز وعقوبات اقتصادية وتصاعد التوترات العالية بوجه عام وهو ما قد يهدد

التعافي الهش للاقتصاد العالمي، «من المرجح أن يعني هذا تحسن أداء الذهب في المدى القصير مدعوماً بالتوترات الجيوسياسية وتزايد احتمالات أن يبدو التعافي الاقتصادي أكثر هشاشة بعض الشيء». وارتفع السعر القوي للذهب إلى 1344.80 دولار

للاوقية بفعل مشتريات للمضاربة جراء الاضطرابات في أوكرانيا وسجل 1343.64 دولار بحلول الساعة 0642 بتوقيت جرينتش مرتفعاً 17.85 دولار. وارتفع المعدن نحو سبعة في المئة في فترات شباط وهي أكبر زيادة شهرية منذ يوليو تموز

تم سجلت في وقت لاحق 1344.50 دولاراً بزيادة 22.90 دولاراً، وزادت الفضة في المعاملات القوية 1.42 في المئة إلى 21.49 دولار للأوقية. وارتفع البلاتين 0.56 في المئة إلى 1448.57 دولاراً والبلاديوم 0.34 في المئة إلى 741.80 دولاراً للأوقية.

سجل الين أعلى مستوياته في شهر أمام الدولار أمس ويتجه على ما يبدو لتحقيق مزيد من المكاسب مع بحث المستثمرين عن ملاذ آمن من مخاطر الصراخ في أوكرانيا وتباطؤ الاقتصاد الصيني.

وهددت قوى غربية بعزل روسيا اقتصادياً في أكبر مواجهة مع موسكو منذ الحرب الباردة مما أثار مجموعة من المخاطر تهدد غرب أوروبا والاقتصاد العالمي.

ويمثل اليورو أول ملاذ آمن لرؤوس أموال القادمة من دول شرق أوروبا مثل بولندا ولاتفيا وليتوانيا التي قد تكون أول دول تتأثر بتداعيات أي صراع أو

الين يصعد واليورو يتراجع

في المئة أمام العملة اليابانية مسجلاً 101.33 ين. وكادت مكاسب العملة الأمريكية أمام الين هي أكبر تحرك في أسواق العملات الرئيسية العام الماضي. وسجل الدولاران الأمريكي والأسفرائلي أدنى مستوياتهما في شهر ليصلا إلى 101.25 و90.08 يناً على الترتيب الليلة الماضية إذ أعطي هبوط بورصة طوكيو دفعة إضافية للعملة اليابانية.

وضعد الفركت السويسري الذي يمثل ملاذاً آمناً إلى أعلى مستوياته في أكثر من عام أمام اليورو إذ ارتفعت قيمته إلى 1.2108 فركت لليورو قبل أن يتراجع إلى 1.2124 فركت.

عقوبات. غير أن منطقة اليورو ترتبط أيضاً بعلاقات ودية مع روسيا. ورفع البنك المركزي الروسي سعر الفائدة الإقراض الرئيسي بمقدار 1.5 نقطة مئوية يوم الاثنين بعد أن وصل الروبل إلى أدنى مستوياته بفعل إعلان الرئيس فلاديمير بوتين مطلع الأسبوع أن له الحق في غزو أوكرانيا.

وفي التعاملات الأوروبية المبكرة تراجعت العملة الموحدة أكثر من نصف في المئة أمام نظيرتها اليابانية إلى 139.62 يناً. وانخفض اليورو أيضاً أمام الدولار 0.2 في المئة ليصل إلى 1.3780 دولار.

وتراجع الدولار نحو نصف

«دبي الإسلامي» يوزع 25 في المئة أرباحاً نقدية على المساهمين

برئاسة معالي محمد إبراهيم الشيباني، وعضوية حمد عبدالله راشد عبيد الشامسي، ووجيهي سعيد أحمد ناصر لواته، وعبدالله علي عبيد الهاملي، وأحمد محمد سعيد بن حميدان، وعبدالعزیز أحمد رحمة محمد المهيري، وعبدالله حمد محمد السحيمي، وحمد بوعميم، وعدن حشمد.

وقال محمد إبراهيم الشيباني، مدير ديوان صاحب السمو حاكم دبي، رئيس مجلس إدارة البنك، إن البنك شهد نمواً قوياً خلال العام الماضي، ما يعكس الأداء الاستثنائي الذي حققه اقتصاد الإمارات مدفوعاً من جميع قطاعات الدولة. كما أعلن البنك تعيين أعضاء مجلس الإدارة

أقرت الجمعية العمومية العادية لبنك دبي الإسلامي، في اجتماعها أمس، توزيع أرباح مجتمعة 25 في المئة نقداً على المساهمين عن عام 2013. كما اعتمدت بيانات البنك المالية لعام 2013، حيث بلغت الأرباح الصافية للبنك 1.72 مليار درهم، بزيادة 42 في المئة مقارنة بعام 2012.